

قابلية التكذيب عند كارل بوبر .

إن مشكلة التمييز بين العلم واللاعلم، قد قادت بوبر مبكرا إلى التساؤل عن :متى تصنف النظرية على أنها علمية؟ أو هل هناك معيار يحدد الطبيعة أو المنزلة العلمية لنظرية ما ؟ إذ لم تكن الدسالة التي أفلقتة آنذاك متى تكون النظرية صادقة؟ ولا متى تكون مقبولة؟ كانت مشكلته، كما يصرح، شيئا مغائرا، إذ أراد أن يميز بين العلم والعلم الزائف مع تمام إدراكه أن العلم بخطئ كثيرا والعلم الزائف قد يحدث أن تزاد قدمه على الحقيقة .

فالقابلية للتكذيب هي معيار يشير إلى الخاصية التجريبية لنسق من القضايا العلمية أو لقضية واحدة ، بينما يشير التكذيب إلى القواعد الخاصة الواجب اتخاذها لتعيين شروط تكذيب هذا النسق، أما تكذيب النظرية فيتم عندما نقبل القضايا الأساسية التي تناقضها . ورغم ضرورة هذا الشرط إلا أنه غير كاف في نظر بوبر، لذلك فإنه يقترح نوعا من الفروض يسميه الفرض المكذب أو التكميدي وهو عبارة عن قضية ذات مستوى منخفض من التجريبية والقابلية للتكذيب، إلا أنه إذا تم تعزيزه شيئا فشيئا باجتيازه مزيدا من الاختبارات .

فنحن نقبل التكذيب فقط إذا اقترح فرض إمبريقي من المستوى الأدنى يضيف هذا الأثر وقد تم تعزيزه . هذا النوع من الفرض يمكن أن نطلق عليه الفرض المكذب هذا الفرض التكميدي يتميز بخاصيتين : ضرورة الإمبريقية والقابلية للتكذيب من جهة ، ضمنا لعلاقته المنطقية مع القضايا الأساسية، ومن جهة ثانية، ضرورة تعزيزه اختباريا ، و المطلب القائل بضرورة أن يكون الفرض المكذب إمبريقيا، وقابلا للتكذيب، يعني فحسب أن هذا الفرض لابد وأن تكون له علاقة منطقية معينة بالنسبة للقضايا الأساسية، وهكذا فإن هذا المطلب يعنى بالصورة المنطقية للفرض (فقط) ، كما وأن الإشارة إلى ضرورة تعزيزه تشير إلى الاختبارات التي يجب أن يجتازها، أي الاختبارات التي تواجه بالقضايا الأساسية المقبولة ، وهكذا إذن، فنحن ننظر إلى هذه القضايا على أنها أسس كافية لتكذيب النظرية فحسب إذا عززت فرضا مكذبا في نفس الوقت ، إذا، يكون الحكم على النظرية بالتكذيب إذا لم تكن نتيجة الاختبار في صالحها، أي إذا تضاربت وتناقضت النتائج أو بالأحرى التنبؤات المستنبطة منها مع الواقع التجريبي، لأن تكذيب التنبؤات يكذب بدوره النظرية ، فقبول النظرية أو الحكم بصحتها مرتبط بصحة تنبؤاتها المتضمنة فيها، وتوافقها مع نتائج الاختبار، أما إذا جاءت التنبؤات خاطئة وغير متوافقة مع النتائج إياها، فترفض النظرية أو بالأحرى تكذب .

فرفض نظرية ما، هو دائما خطوة إلى الأمام تدنو بنا من الصدق، وهذا يوضح كيف نتعلم من أخطائنا، وكلما تعلمنا من أخطائنا، تقدمت معارفنا حتى لو لم نعلم شيئا على وجه الضبط واليقين، ولما كانت معرفتنا قابلة للنمو، فلا وجود لسبب يدعونا إلى اليأس .

وعليه، فإذا كان نمو المعرفة يعني صياغة نظريات ذات محتوى معرفي واسع، فمعنى ذلك أنها نظريات ذات درجات احتمال قليلة، ولما كان مرادنا تقدم المعرفة ونموها، فلا ينبغي أن يكون توافر درجة عالية من الاحتمال في النظريات هدفا من أهدافنا وبهذا، يكون التقدم العلمي انتقالا مما هو أكثر احتمالا إلى ما هو أقل احتمالا، أي مما هو أخص إلى ما هو أعم، بمعنى مما هو أقل قابلية للتكذيب نحو ما هو أكثر قابلية للتكذيب، ولا ننسى أن مطالبة النظريات بأن تكون على مستوى عال من القابلية للتكذيب، ينطوي على جانب إيجابي، يتلخص في أنه يؤدي إلى ضرورة صياغة النظرية صياغة واضحة ودقيقة، وتفادي هندستها وفق حدود ملتبسة وغامضة، لا تكشف بوضوح تام عن منطوقها، حتى لا تؤول عند إخضاعها لاختبارات الملاحظات أو التجريب، بكيفية تجعلها مطابقة لنتائج تلك الاختبارات .

إن مقاييس العلمية ، في نظر بوبر، يكمن في واقعية عباراته وقضاياها، بقبولها الاختبار ومواجهة التجربة ، إن العبارات والقضايا العلمية لا تخبرنا بشيء عن العالم الواقعي الاختباري إلا بقدر ما تكون قابلة لأن تواجه بالتجربة، وأن تخضع لاختبارات تجريبية ، أي لاختبارات قد تؤدي إلى دحضها وتكذيبها، وهي اختبارات منهجية...فواقعية قضية علمية ما، تقاس بمقدار قابليتها للتكذيب، كما أن عدم واقعيته، تقاس بمقدار عدم قابليتها للتكذيب.